

المدن الصغيرة و أثرها على تنظيم و توازن المجال

– حالة ولاية خنشلة –

تاغريست سهام⁽¹⁾ و قلاب ذبيح نوال⁽²⁾

⁽¹⁾⁽²⁾ جامعة العربي بن مهيدي أم البواق

الملخص:

إن تركز الخدمات في المدن الكبرى و استحواذها على القسط الأكبر من المشاريع التنموية و الاستثمارات العمرانية بالموازاة مع إهمال المدن الصغيرة و عدم منحها نصيبا من التنمية أدى إلى خلق فوضى مجالية جعل المدن الصغيرة والمتوسطة لا تؤدي وظيفتها، و أصبحت عاجزة على تحقيق متطلبات سكانها الشيء الذي انعكس على الهدف الرئيسي الذي وضعت من اجله هذه المدن وهو استيعاب و تخفيف الضغط الممارس على المدن الكبرى ، و جعل السكان يهاجرون نحو هذه الأخيرة بحثا عن شروط أفضل للحياة مما زاد من أعباءها ،لذلك بات من الضروري فرض و إبراز مكانة المدن الصغيرة في الإقليم لأجل تحقيق توازن مجالي وذلك بخلق تفاعلات تسمح بتشكيل ارتباطات إقليمية و إنتاجية بين المدن بمختلف إحجامها ، و دراستنا اليوم جاءت لتسليط الضوء على دور المدن الصغيرة في خلق جاذبية و توازن مجالي و تنظيمه .

ولاية خنشلة و على غرار باقي الولايات الجزائرية تشهد تباينا في نسقتها الإقليمي نتيجة للفوارق الموجودة بين مقر الولاية و المناطق المحيطة بها ، هذه الاختلافات جعلت مقر الولاية يتمتع بجاذبية كبيرة مقارنة بباقي البلديات نظرا لاستحواذها على الجزء الأكبر من التجهيزات و المشاريع الاستثمارية و فرص الشغل و ظروف الحياة الحسنة ، هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في قوة الجذب والهجرة الريفية ، وبالتالي أصبح من الضروري معرفة مؤهلات كل مدن هذا الإقليم لأجل إيجاد نقاط التكامل بينها و بين مقر الولاية لأجل تحقيق ما يعرف بالتكامل المجالي التنموي.

الكلمات المفتاحية :

المدن الصغيرة – المدن الكبرى – التكامل المجالي التنموي

1) مقدمة :

إن تركز الخدمات في المدن الكبرى و استحوادها على القسط الأكبر من المشاريع التنموية و الاستثمارات العمرانية بالموازاة مع إهمال المدن الصغيرة و عدم منحها نصيبا من التنمية أدى إلى خلق فوضى مجالية جعل المدن الصغيرة والمتوسطة لا تؤدي وظيفتها ، و أصبحت عاجزة على تحقيق متطلبات سكانها الشيء الذي انعكس على الهدف الرئيسي الذي وضعت من اجله هذه المدن وهو استيعاب و تخفيف الضغط الممارس على المدن الكبرى ، و جعل السكان يهاجرون نحو هذه الأخيرة بحثا عن شروط أفضل للحياة مما زاد من أعباءها.

ولاية خنشلة و على غرار باقي الولايات الجزائرية تشهد تباينا في نسقتها الإقليمي نتيجة للفوارق الموجودة بين مقر الولاية و المناطق المحيطة بها ، هذه الاختلافات جعلت مقر الولاية يتمتع بجاذبية كبيرة مقارنة بباقي البلديات نظرا لاستحواذها على الجزء الأكبر من التجهيزات و المشاريع الاستثمارية و فرص الشغل و ظروف الحياة الحسنة ، لكن مع ظهور المدن الصغيرة في اقليمها تغير الوضع ، أصبحت تنافس المدينة الكبيرة في نفوذها ، وبالتالي أصبح من الضروري معرفة مؤهلات كل مدن هذا الإقليم لأجل إيجاد نقاط التكامل بينها و بين مقر الولاية لأجل تحقيق مايعرف بالتكامل المجالي التنموي. وقد انطلقنا من التساؤلات التالية :

- مالودور الذي تلعبه المدن الصغيرة في تنظيم المجال ؟
- الى أي مدى قد يؤثر التخصص الوظيفي للمدن و تراتبها في تحديد مجال نفوذها ؟
- كيف يمكننا النهوض بالمدن الصغيرة لزيادة فعاليتها في الشبكة الحضرية ؟

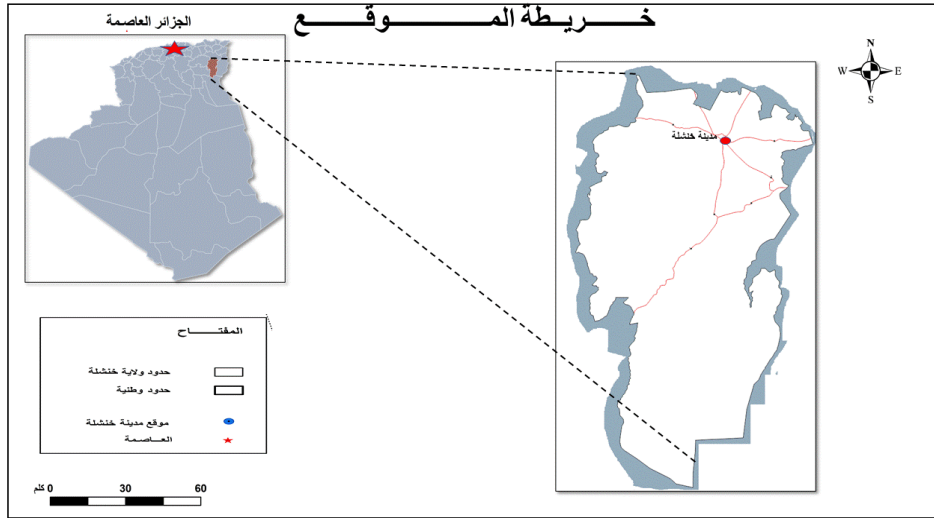
2) وقع مجال الدراسة :

تقع ولاية خنشلة في الشمال الشرقي الجزائري في منطقة الأوراس ، ظهرت كولاية بعد التقسيم الاداري سنة 1984 ، يجدها من :

- الشمال ولاية أم البواقي
- الشرق ولاية تبسة
- الغرب ولاية باتنة
- الجنوب ولايتي بسكرة و الوادي

فهي اذن تحتل موقع استراتيجي جعلها نقطة عبور بين الهضاب العليا و الجنوب اضافة الى ان شبطة الطرق الوطنية التي تمر بها جعلتها قطبا للتبادلات و نقطة مرور نحو اقصى شرق البلاد

الخريطة رقم 01 : موقع ولاية خنشلة



المصدر: google maps + معالجة شخصية

(3) لمحة تاريخية عن ولاية خنشلة

ان تاريخ نشأة ولاية خنشلة بدأ بتمركز البربر بها نظرا لما تحتوية المنطقة من شروط معيشية جيدة و هذا ما جعلها محط أطماع الغزاة حيث مرت بالعديد من الحضارات تركت اثرها بها بدءا بالفينيقية خلال القرن 11 ق م تليها الرومانية في القرن الأول ميلادي اين نشبت بينهم صراعات و تم طردهم لتحل محلها الونداليون ثم البيزنطيون سنة 534 م لتشهد بعدها في القرن السابع ميلادي الفتوحات الاسلامية.

و في عام 1842 دخل الاستعمار الفرنسي الولاية أين قام باحداث تغيرات على تراب الولاية واعاد تقسيها ، ان مختلف هذه الفترات التي مرت بمدينة خنشلة ان دلت على شيء فانما تدل على أن موقعها الاستراتيجي جعلها محل أطماع كل من وطئت قدماه اقليم الأوراس و قد تركت كل فترت مرت عليها اثرا على تراب الولاية .

الشكل رقم 01 : الفترات الزمنية التي مرت بها ولاية خنشلة



المصدر : معطيات مخطط تهيئة السياحة لولاية خنشلة 2016+ معالجة شخصية

4) المدن الصغيرة في ولاية خنشلة

اعتمدنا في تصنيف المدن الصغيرة في ولاية خنشلة على المعايير التي وضعها الديوان الوطني للإحصاء الذي يعتبر أن المدينة الصغيرة هي كل تجمع حضري يضم من 20 ألف إلى 50 ألف نسمة ، فوجدنا أنها تحتوي على 5 مدن صغيرة والمتمثلة في : قايس ، المحمل ، زوي ، بابار ، ششار

4 - 1 : مدينة المحمل :

تبعد عن مقر الولاية بـ 15 كلم ، يبلغ عدد سكانها 34830 نسمة
يحتها :

- شرقا بلدية زوي
- غربا و جنوبا بلدية بابار و حدود مع ولاية تبسة
- الشمال الشرقي بلدية عين الطويلة
- و الشمال الغربي بلدية نسيغة

4 - 2 : مدينة زوي :

تبعد عن مقر الولاية بـ 24 كلم نشأت سنة 1957م ، عدد سكانها 21821 نسمة
يخترق مجالها الحضري كل من :
ط و رقم 32 و ط و رقم 83
يحتها :

- شرقا بلديتي بيجن و العقلة
- غربا و شمالا بلدية المحمل
- جنوبا بلدية قنطيس

4 - 3 : مدينة ششار :

تبعد عن مقر الولاية بـ 75 كلم ، عدد سكانها قدر بـ 25485 نسمة يخترق نسيجها الحضري
ط و رقم 80
يحتها :

- شرقا بلدية جلال
- ومن باقي الجهات بلدية بابار

4 - 4 : قايس :

تبعد عن مقر الولاية بـ 24 كلم ، ظهرت على يد معمر فرنسي سنة 1910 م عدد سكانها
38303 نسمة

يخترق ط و رقم 88 نسيجها الحضري

يحتها :

- شرقا بلدية الحامة
- غربا بلدية شيليا
- شمالا بلديتي الرميلا و عين الزيتون
- جنوبا بلدية طامزة

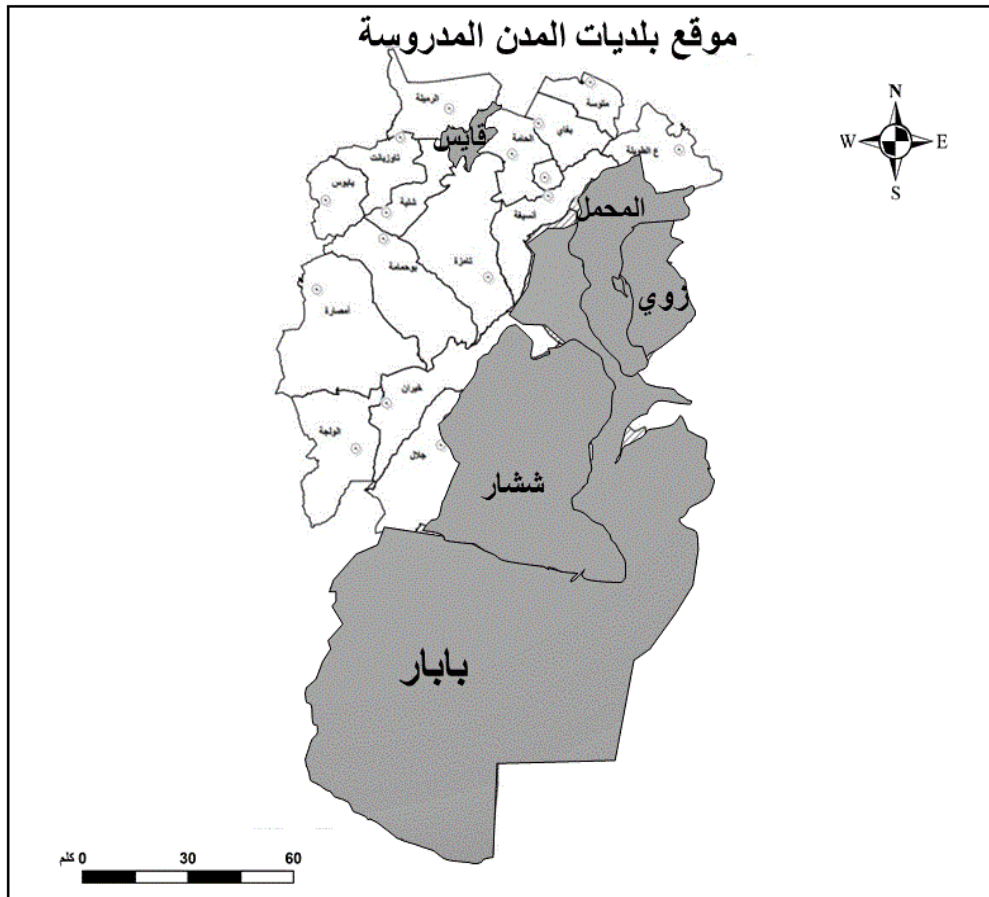
4- مدينة بآبار :

تبعد عن مقر الولاية بـ30 كلم ، عدد سكانها 20250 نسمة

يخترق نسيجها الحضري ط و رقم 80

- لها حدود مع ولايات تبسة و الوادي من الهتين الشرقية والجنوبية
- و بلدية المحمل ونسيغة شرقا
- و بلديتي ششار و اولاد جلال وخيران غربا

الخريطة رقم 02 : موقع بلديات المدن المدروسة



المصدر : google maps + معالجة شخصية

5) دراسة الترتاب الحضري للمدن الصغيرة في اقليم خنشلة :

الهدف من دراسة الترتاب الحضري للمدن في بحثنا هذا هو معرفة ما اذا كان الاقليم متوازنا ، أو أن هناك هيمنة لبعض المدن على حساب أخرى وبالتالي تصبح هذه المدينة تعاني من ضغط كبير على جميع الأصعدة الشيء الذي يؤدي الى تفاقم مشاكل النقل و التلوث و السكن و البطالة

لقد اعتمدنا في دراسة الترتاب الحضري على قانون " الرتبة مقابل التردد " وهو قانون يحدد تباين أحجام المدن حيث تكون في كل بلد مدينة كبرى تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد سكانها تليها مدينة ثانية يساوي عدد سكانها نصف عدد سكان المدينة الأولى :

قانون الرتبة مقابل التردد

$$P_n = P_1 / n^\alpha$$

حيث: α = الميل و هو يساوي (-1) في حالة التوازن المثالي حسب زيف.

n = رتبة المدينة (أو التجمع العمراني) من 1 إلى n ضمن تجمعات الإقليم.

P_n = عدد السكان الفعلي.

P_n^α = عدد السكان المثالي للمدينة (أو التجمع العمراني)

P_1 - حجم المدينة الأولى.

ان العمل بهذا القانون " الرتبة مقابل التردد " مكنا من الخروج بالشكل العام للهيراركية الحضرية لمجال دراستنا ، الشكل رقم (02) ، حيث وجدنا أن :

مجال دراستنا يعاني من اختلالات كبيرة في النظام الحضري ، حيث نلمس غياب تام للمدن المتوسطة التي تعتبر نقطة ربط بين المدينة الكبيرة و المدن الصغيرة ، اضافة الى أنه هناك هيمنة للمدينة الكبيرة المتمثلة اساسا في مدينة خنشلة وهذا راجع بالدرجة الأولى الى حركات الهجرة الريفية نحوها ، و كذا استفادتها من برامج تنموية وعلى رأسها البرامج السكنية ، مما ادى لتركز أكبر عدد للسكان و الخدمات و الأنشطة بها ، لكن نجد أن المدن الصغيرة رغم ضعف نسقتها تكاد تقترب لتنافس المدينة الكبيرة من حيث النفوذ وتصبح هي الاخرى تشكل أقطاب

جذب، لتلعب دور مثبت للهجرات نحو مقر الولاية من جهة و تمتص الضغط الممارس عليها من جهة اخرى كونها تمثل نقطة ربط بين مقر الولاية والتجمعات الثانوية و الحضرية و المناطق المبعثرة خاصة بعدما استفادت من مخططات التنمية والتي شجعت السكان على الاستقرار في مواطنهم الاصلية وبالتالي اصبحت هذه المدن الصغيرة بمثابة أقطاب جذب تشهد نموا سكانيا يتناسب عكسيا مع النمو السكاني في البلديات المجاورة لها وهذا ما أكسب هذه المدن وزنا ديمغرافيا و اقتصاديا خلق لها مجالات نفوذ غير متكاملة في ظل كل هذه الفوارق المجالية.

(6) تحديد وظائف المدن المدروسة بطريقة هاريس

نههدف بتحديد وظائف المدن المدروسة الى ابراز مدى تنوع الوظائف بين مدن مجال الدراسة لأجل السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي والمجالي بينها ، و قد قمنا بتطبيق القاعدة الحسابية التي جاء بها هاريس لتحديد وظائف مدن مجال الدراسة :

$$100 \times \frac{\text{عدد النشيطين في القطاع الاقتصادي (الصناعة مثلا)}}{\text{مجموع النشيطين}}$$

فخرجنا بالنتائج الموضحة في الجدول ادناه :

الجدول رقم 01 : التخصص الوظيفي لمدينة الدراسة

المدينة	فلاحة	بناء و أشغال عمومية	صناعة	تجارة وخدمات	وظيفة المدينة
قايس	0.33	0.99	2.93	2.19	خدمات +تجارة + صناعة
ششار	0.86	0.83	1.99	1.45	الخدمات + صناعة
المحمل	1.39	0.46	2.86	0.67	صناعة + فلاحة
زوي	1.23	0.33	1.87	0.93	فلاحة + صناعة
بابار	1.89	0.27	1.04	0.55	فلاحة + صناعة

من خلال الجدول نلاحظ أن مدن الدراسة انقسمت من حيث الوظيفة الى :
أولا: وظيفة صناعية و تجارية و خدماتية بالنسبة لمدينتي قايس و ششار ، و هذا راجع الى البرامج التي استفادت منها في اطار دعم القطاع الصناعي مثل : محطة انتاج و توزيع الكهرباء في قايس الذي وفر مناصب شغل عديدة ، اضافة الى الخدمات والمتمثلة أساسا في الخدمات الصحية حيث تنافس نظيرتها الموجودة في مقر الولاية ، وكذلك الخدمات التعليمية حيث يتوافد المتعلمون من المناطق المجاورة لهم لمزاولة تعليمهم .

ثانياً: وظيفة صناعية و فلاحية لكل من زوي و المحمل و بابار ، والتي تشمل الصناعة الحرفية مثل صناعة زربية التمامشة ببابار والموجهة الى التسويق و كذا صناعة غذاء الحيوانات ، اضافة الى أن الانشطة الفلاحية التي تتمثل في تربية المواشي و زراعة الحبوب تعتبر مكسبا ساهم في جعل وظيفة المدينة فلاحية .

(7) تحديد مجالات نفوذ المدن وفق قانون ربي:

حسب ربي يتم تحجيج منطقة نفوذ مدينة ما بالنسبة لمدينة أخرى بالرجوع إلى المسافة الفاصلة بينهما وعدد سكان كل منهما و ذلك وفق القاعدة الحسابية التالية:

$$\frac{r}{\sqrt{\frac{2s_1}{s_2} + 1}} = \text{نهاية منطقة نفوذ المدينة 1 بالنسبة للمدينة 2}$$

حيث:

م = المسافة الفاصلة بين المدينة 1 و المدينة 2

س₁ = عدد سكان المدينة 1

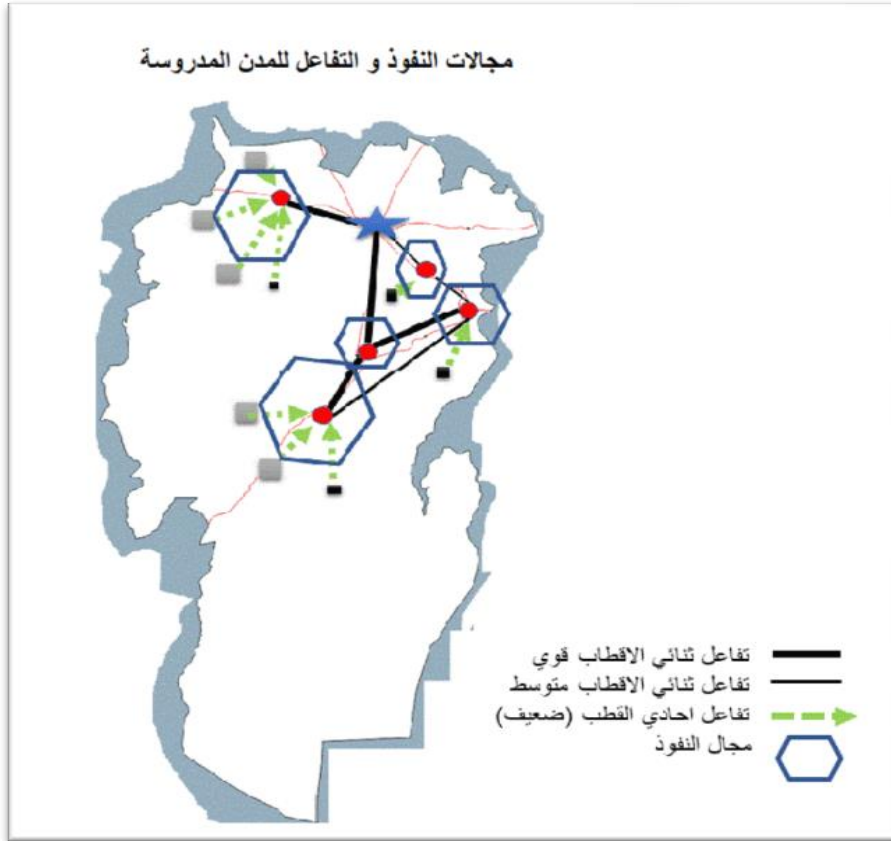
س₂ = عدد سكان المدينة 2

انطلاقاً من المعطيات السابقة يمكننا الخروج بمجالات نفوذ كل مدينة من مدن الدراسة و ذلك بالاعتماد على قانون ربي ، وذلك بهدف تحديد مدى قدرة المدينة على الاشعاع و الاستقطاب الذي كلما كان متساوياً بين مدينة وأخرى كلما زادت قدرتها على تنظيم المجال و العكس صحيح بحيث كلما احتكرت مدينة الوظائف كلما امتد مجال نفوذها على حساب مجالات باقي الاقليم وبالتالي تؤدي لخلل في النسق الاقليمي وقصور عن تحقيق التنمية المحلية والاقليمية والوطنية و قد بخريطة مجالات النفوذ و ذلك بعد تطبيق القانون و الاستناد على مجموع المعطيات التالية :

7 - 1 : العوامل المتحركة في تحديد مجالات النفوذ للمدن المدروسة:

- العوامل التاريخية و المتمثلة في أقدمية تاريخ نشأتها
- القرب من مقر الولاية
- العوامل الاقتصادية و تتجلى في مدى توفر الأنشطة الاقتصادية على رأسها التجارة التي تملك قوة جذب كبيرة في الاقليم في المدن والتي تستقطب الايدي العاملة و قد يتعدى هذا الاستقطاب من محلي الى اقليمي

- الأوضاع المعيشية و زيادة فرص الشغل عاملين اساسيين في تحديد مجال نفوذ المدن ، بحيث كلما توفرت مناصب الشغل أكثر في المدينة كلما زاد النمو الديمغرافي و بالتالي زيادة حجم المدينة
 - ولعل أهم العوامل التي تتحكم في نمو المدينة وتوسع مجال نفوذها هي شبكة الطرق و سهولة الوصول و فك العزلة ، اذ كلما كانت غنية بشبكات الطرق كلما ساهمت في ضمان الوصلية نحوها كما هو الحال في مقر الولاية و مدينة قايس ، عكس مدينة بآبار التي تفتقر الى خطوطو تربط بينها و بين باقي الاقاليم مما يؤدي الى نقص الديناميكية و غيابها في معظم الاحيان
 - نسبة التدفقات الصادرة من و الى مركز ولاية خنشلة والتي تمكننا من تحديد جاذبية كل مدينة ، اذ وجدنا أن طبيعة التدفقات التي تحدث بين كل من مدينة ششار - خنشلة - قايس تتمثل معظمها في الخدمات الصحية المكملة لبعضها البعض ، في حين نجد أن مدينة بآبار و زوي تشهد تدفقا اقل مقارنة بالمدن الأخرى ومعظمها ادارية بحتة (محكمة ، سجن ، خدمات ادارية) اضافة الى الجاذبية السياحية لتراب الولاية ككل والتي تستقطب
 - آخر عامل هو توفر الخدمات خاصة الصحية والتعليمية و الذي يساهم بشكل كبير في قطبية المدن كما هو الحال في مدينة قايس ، خنشلة و ششار اللواتي يستحوذن على مرافق صحية تلبي حاجيات المناطق المجاورة بل وتتعدى الى حاجيات اقليم خنشلة ككل .
- الخريطة رقم 03 : مجالات النفوذ والتفاعل لمدن مجال الدراسة



المصدر : معطيات الديوان الوطني للاحصاء + معالجة شخصية

- نلمس من خلال المخطط الموضح مجموعة من التفاعلات الضعيفة التي تحصل بين المدن الصغيرة والتجمعات الحضرية التي تتجلى في حركة السكان نحوها لقضاء احتياجاتهم اليومية من خدمات ، واقتناء مستلزماتهم التي لا يجدونها في مقر سكنهم .
- وتفاعلات قوية وهي تلك التي تحصل بين المدن الصغيرة و المدينة الكبيرة فباعتبارها مركز الولاية فهي اذن تستحوذ على معظم الخدمات خاصة الادارية والاقتصادية .
- تفاعلات متوسطة تحدث بين المدن الصغيرة المتجاورة ، يمكن القول أنها علاقة تكامل حيث تسعى كل مدينة لتلبية احتياجات سكان المدينة المجاورة لها دون الاضطرار للذهاب للمدينة الكبيرة ، اضافة لكونها نقطة عبور نحو مركز الولاية .
- تفاعلات ضعيفة جدا وهي تلك الموجودة بين المدن الصغيرة و التجمعات الثانوية اقصى الجنوب و التفاعلات بين المدن الصغيرة البعيدة عن بعضها البعض و هذا راجع اما لبعد المسافة من جهة أو أن المدن الصغيرة لا تلي احتياجات التجمعات الثانوية .

(8) خلاصة:

من خلال ماتطرقنا له في ورقة بحثنا اليوم يمكننا القول أن :

- المدن الصغيرة تلعب دورا مهما بوزنها في تنظيم المجال وتوازنه كونها تمثل أقطاب جذب تخفف الضغط عن المدينة الكبيرة و تضمن للسكان حاجياتهم وتوفر لهم عناء التنقل الى مركز الولاية ، فاصح هذا الأخير مقصودا لتلبية الاحتياجات الخدمية غالبا ما تكون ادارية .
- ان التخصص الوظيفي للمدن الصغيرة في اقليم دراستنا جد متباين حيث نجد أن بعض المدن تستحوذ على بعض الأنشطة الاقتصادية و تحتكرها وهذا مازاد عليها من كمية الضغط الشيء الذي يستدعي اعادة النظر في توزيع الأنشطة و توزيعها بصورة متعادلة تضمن تكافؤ الفرص
- يختلف دور المدن في مجال دراستنا حسب اختلاف وظيفتها وموقعها و وصوليتها ، هذه العوامل تعتبر نقاط تسمح للمدن بممارسة قوى جذب على المراكز الحضرية المجاورة لها.
- ومنه نستخلص أن المدن الصغيرة في مجال دراستنا تلعب دورا مهما و فعالا في تنظيم الشبكة الحضرية كونها مكتملة ومساعدة للمدينة الكبيرة في اداء وظيفتها ، بحيث تمثل الخطوة الاولى نحو التوزيع المتعادل والمتكافئ للفرص ، أين بات من الضروري تقليص الفوارق الجهوية بين بلديات مجال الدراسة بخلق تنظيم مجالي هيراركي في الاقليم وتوفير الانشطة والتجهيزات اللازمة بصورة عادلة بادراجها في عمليات التخطيط والبرامج التنموية .

قائمة المراجع و الصادر :

- DPAT: Annuaires statistique de la Wilaya de Khenchela 2016.
- CENEAP: Plan d'Aménagement et de développement durable de la Wilaya de Khenchela; 2008.
- SDAT: schema directeur d'aménagement touristique, 2008.
- ايمان غصير 2018 : دور المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي حالة مدينة خنشلة واقليمها المجاور ، رسالة ماجستير في الجغرافيا و تهيئة الاقليم .
- تيجاني بشير ، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر.





Dépôt légal : Faculté des Sciences de la Terre et d'Architecture

Université d'Oum El Bouaghi

Date du dépôt : 2022

N° ISBN : **978-9931-9744-0-6**



978-9931-9744-0-6

يصدر هذا العدد مجريات الملتقى الدولي الثاني الذي نظّمته كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي تحت عنوان المدن الصغيرة والمتوسطة. أي مستقبل في إطار الحوضرة و العولمة؟.

أن اللواء الذي ترفعه الكلية والهادف الى إنعاش الساحة العلمية والأكاديمية، يتعدى عقد الملتقيات الى نشر وتوثيق المحاضرات والمداخلات الهامة لتجسيد رغبة ملحة في إشراك الوسط العلمي والثقافي في هذه العملية المهمة وهذا من خلال اطلاعهم على المستجدات الأكاديمية في هذا الميدان الحيوي والمرتبطة بمكانة المدن الصغيرة والمتوسطة في الشبكة الحضرية وفي تنظيم المجال ومستقبلها في إطار الحوضرة او العولمة. إن توثيق هذه الأعمال يندرج ضمن منطق سلسلة الوصل الذي يرمي الى تثمين جهود الباحثين الجامعيين.

يركز هذا العدد في معظم الدراسات والبحوث المتضمنة في ثناياه على المشاكل المتعلقة بالمدن الصغيرة والمتوسطة وتوضيح بعض الالتباسات المصاحبة لإشكالية الملتقى وتسليط الضوء على عناصر التحول في المدن الصغيرة والمتوسطة وأنواع العلاقات التي تربطها مع المدن الكبرى أو المتروبولية والعالم الريفي، بما في ذلك التحديات التي يواجهها الفاعلون المحليون في تنفيذ سياسات التنمية. في ضوء التطورات الاجتماعية والمجالية المعاصرة (التحضر، المدن الكبرى وإعادة التركيب الإقليمي)، نسعى لأن نلقي نظرة جديدة على هذه المدن، التي أصبحت أدوات لا جدال فيها، لتعزيز التنمية المحلية، وفهم التحولات التي تحدث في عملية صنع هذه الأقاليم. كما تم إشراك الجغرافيين و "المتخصصين" الآخرين في المناقشات حول مستقبل هذه المدن في سياق المدن المتروبولية والعولمة وغيرها من المواضيع التي هي مصدر غني لهذا العدد.

مسؤول النشر

الأستاذ الدكتور أحمد بوسماحة

